

دوافع التكتلات الاقتصادية في الدول الإفريقية

خالد غازي سالم الهاجري

طالب بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل

جامعة أسوان

رجب محمد حنفي

أستاذ الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة البيئية، جامعه العريش.

حرب أحمد البرديسي

أستاذ مساعد ورئيس قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، أسيوط.

الملخص

إن التطورات التي تجري في العالم المتقدم السياسية منها والاقتصادية من شأنها أن تشكل محفزاً للدول الإفريقية للقيام بإنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية تخدم مصالحها وتمكنها من مواجهة عالم اليوم الذي هو عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى، حيث أن التكامل الاقتصادي أصبح اليوم وسيلة متفقاً عليها من قبل المهتمين بموضوع التنمية، باعتبارها الوسيلة الأكثر ضماناً للوصول إلى مستويات معتبرة من التنمية الاقتصادية، وزيادة رفاهية الشعوب مهما اختلفت الطرق والأساليب والمفاهيم المستخدمة والمعبرة عن هذه الوسيلة.

لذا فإن التكتلات الاقتصادية بين الدول الإفريقية تستطيع أن تواكب روح العصر وذلك يتطلب تنمية الموارد البشرية وتكوين المهارات و التقليل من درجة الاعتماد على المساعدات الخارجية و العمل على نبذ الخلافات الناشئة بين الدول النامية، و اتخاذ خطوات جادة نحو بناء المؤسسات الديمقراطية ، باعتبارها الطريق السليم للوصول الى الاستقرار السياسي وصيانة المكاسب.

وتمثلت أهم النتائج فى :

١- قامت التكتلات الاقتصادية فى ظل التدهور الاقتصادى للدول الإفريقية على أساس تنمية دول أفريقيا والتباين ما بين الدول ثقافيًا وايدلوجيًا واختلاف العقائد ما بين الفكر الراسمالى والغربى والشيوعى الشرقى .

٢- تعتبر التكتلات الاقتصادية خطوة مهمة وضرورية نحو تحقيق التكامل الإقليمى.

٣- إن التكامل الاقتصادى أصبح اليوم وسيلة متفقًا عليها من قبل الباحثين باعتبارها الوسيلة الأكثر ضمانًا للوصول إلى مستويات معبرة عن التنمية الاقتصادية وزيادة رفاهية الشعوب .

٤- تمكنت الدول الإفريقية من إنشاء تكتلات اقتصادية لها برامج وسياسات ومؤسسات تهدف إلى تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الإفريقية عبر مراحلها ولكنها تسير ببطء

٥- أن العديد من الدول الإفريقية تتمتع بالعديد من موارد طبيعية متنوعة والموقع الجغرافى الاستراتيجى يمثل فرصة لنجاح تجارب تكميلية بين العديد من الدول منها.

٦- هناك دور كبير تقوم به التكتلات الاقتصادية فى تحقيق السلم لأمن الإفريقيين وتعتبر الايكواس هى الرائدة فى هذا المجال حيث أنها انشأت آلية بالايكموج تقوم بإحلال السلم بل وفرضه.

الكلمات المفتاحية : الدوافع، التكتلات الاقتصادية، الدول الأفريقية.

Abstract

The developments taking place in the developed world, including political and economic will serve as a catalyst for African countries to undertake the establishment of regional economic blocs serve their interests and enable them to cope with today's world is a world of major economic blocs, as economic integration has become today an agreed upon by those interested in the topic of development , as the surest way to reach significant levels of economic development and increase the welfare of peoples, regardless of the different methods, methods and concepts used and expressed by this method.

مقدمة

شهدت القارة الإفريقية توجهاً كبيراً نحو تكوين تجمعات إقليمية اقتصادية فاعلة، وتوجهاً آخر يهدف لتفعيل المنظمات الإقليمية الاقتصادية الأخرى القائمة

فعلا في القارة الإفريقية وذلك لمواجهة التحديات الجديدة التي تلوح في أفق القارة الإفريقية، والتي ربما تبشر بمزيد من التهميش الاقتصادي للقارة الإفريقية ومواجهة تحديات وتداعيات العولمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولمواجهي هذه التحديات القادمة^(١).

فأصبح من المعروف أن أهم خصائص النظام العالمي الجديد هو الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة ليكون نطاقا تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي، بل يحل محله في هذا المجال الإقليم الاقتصادي للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية وتدفقات الاستثمار وتنسيق لوائح السياسات الاقتصادية داخليا و خارجيا^(٢).

فموضوع التكتلات الاقتصادية بمختلف أنواعها واقعا ملموسا ومتغيرا هاما من متغيرات النظام العالمي الجديد، إذ مر الاقتصاد العالمي بمرحلة مهمة تتمثل في

(١) فرج عبد الفاح فرج، الاقتصاد الإفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة ، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٣٣.

(٢) محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، ص ٩٠.

زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي الذي جعل العديد من الدول تتعاون فيما بينها في إطار اتفاقيات اقتصادية ذات أشكال مختلفة لتتوسع فيما بعد إلى تكتلات اقتصادية. وقد سعت الكثير من الدول الإفريقية إلى تعزيز علاقاتها وتضافر جهودها على المستوى القاري سواء في شكل اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أو بتشكيل مؤسسات استراتيجية. إذ شهدت القارة ميلاد العديد من التكتلات الاقتصادية داخل الأقاليم الفرعية والتي كانت تهدف إلى تلبية طموحات وآمال الشعوب والتغلب على الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة عبر التعاون والتكامل الاقتصادي. فأهم التكتلات الاقتصادية التي شهدتها القارة الإفريقية والتي كان لها الدور البارز في النهوض بالتنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، فقد تم تحديث وتطوير منظمة الوحدة الإفريقية عبر تكوين الإتحاد الإفريقي الذي تم إقراره فى قمة لومى الإفريقية فى يوليو من العام ٢٠٠٠م، وانبثاقه إلى حيز الوجود عبر الإعلان عن قيامه فى قمة السرت الثانية بلبيبا فى مارس من العام ٢٠٠١م.

مشكلة البحث:

قد ظهرت عدد من التكتلات الاقتصادية فى القارة الإفريقية مثل تجمع دول الساحل والصحراء، ومجموعة التنمية لجنوب أفريقيا، والسوق المشتركة للشرق

والجنوب الأفريقي، والتجمع الاقتصادى لدول غرب أفريقيا مع بزوغ العولمة وأحدثت تغييرات جوهرية فى مواقع القوى التجارية فى العالم ، وينطلق البحث من التساؤل التالى ما هى دوافع التكتلات الإقتصادية فى الدول الإفريقية؟

فرضية البحث:

اعتمد هذا البحث على الفرضية الرئيسية التالية:

ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية فى تحقيق التكامل الاقتصادى فى إفريقيا دفع الدول الإفريقية فى اتجاه التكتلات الاقتصادية .

هدف البحث:

هدف البحث إلى التعرف على دور التكتلات الاقتصادية فى تحقيق التكامل للاقتصاد الإفريقي والمشاكل التى تواجه هذه التكتلات .

منهج البحث:

اعتمد الباحث فى البحث الحالى على المنهج الوصفي التحليلي لحدثة المشكلة و المعلومات الخاصة بها، وذلك للتعرف على دوافع التكتلات الاقتصادية فى الدول الإفريقية.

الدراسات السابقة

سعت دراسة **محمد عاشور (٢٠١٠)**^(٣) إلى بيان دوافع التكامل فى أفريقيا وأهم ملامح مسيرة التكامل الإقليمي التى شهدتها القارة والصعوبات والمعوقات التى واجهت جهود التكامل وصولاً إلى استطلاع مستقبل جهود التكامل فى القارة فى ضوء متطلبات تعاليها.

أما دراسة **الطاهر محمد (٢٠١١)**^(٤) أوضحت أنه مازالت هناك عقبات فى التكتلات الاقتصادية والسياسية للإسهام فى تنمية أفريقيا اقتصادياً وسياسياً فى سبيل تحقيق استقلال دولها من التهميش السياسى والاقتصادى العالمى على القارة الأفريقية .

ومازالت التبعية الاقتصادية للقارة تعتمد على دول العالم الأول التى تتدخل فى الشؤون الداخلية لدول القارة وبذلك عملت على فشل التكتلات الاقتصادية داخل القارة

(٣) محمد عاشور مهدى، مستقبل التكامل الإقليمي فى إفريقيا : قراءة فى ضوء الدوافع والواقع والتحديات قراءات إفريقية ، المنتدى الإسلامى، العدد ٦ ، ٢٠١٠.

(٤) الطاهر محمد أحمد الفادنى ، الأثار السياسية للتكتلات الاقتصادية فى إفريقيا ، رسالة ماجستير ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، الخرطوم، ٢٠١١.

الإفريقية وأصبحت بعيدة المنال في ظل التطورات الدولية وتماسك دول الغرب، وأصبحت التكتلات العالمية تزداد يوماً بعد يوم ومازالت أفريقيا في المربع الأول التي انطلقت منه في الثمانينات، وتوصلت الدراسة إلى أن التكتلات قد قامت في ظل التدهور الاقتصادي للدول الإفريقية على أساس تنمية دول أفريقيا والتباين ما بين الدول ثقافياً والهوية الإيديولوجية واختلاف العقائد ما بين الفكر الرأسمالي والغربي والشيوعي الشرقي مما أدى على تباين في الاقتصاد الشرقي أم الغربي واختلاف الأنظمة الحاكمة ما بين رأسمالية واشتراكية في ما بين القيادات الحاكمة أدى لعدم انسجام وتوحيد الدول في عملية التكتلات ما بين شعوب المنطقة.

هدفت دراسة **بلوافى محمد (٢٠١٦)**^(٥) أن المنظمات الإقليمية في إفريقيا في اهتمام متزايد بإقامة تكتلات اقتصادية نقدية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تعتبر دول قارة إفريقيا أكثر الدول تجربة في مجال إقامة مشروعات التكامل والاتحادات الاقتصادية والنقدية وتطرت إلى مزايا ودوافع التوجهات القطرية للدول الإفريقية والتفرقة بين الدوافع الاقتصادية والدوافع السياسية، كما تناوت أهم المجموعات الاقتصادية والنقدية وواقع التكامل الإقليمي في إفريقيا ومعوقاته.

(٥) بلوافى محمد، المنظمات الإقليمية في إفريقيا، مجلة جامعة أحمد دراية أدرار ، العدد ٣٦ ، ٢٠١٦ ، ص ٢٨٢-٣١١.

وتوصلت دراسة هويدا عبد العظيم (٢٠١٦)^(٦) إلى تسليط الضوء على التكتلات الاقتصادية الإفريقية: التبادل التجاري الضرورة التنموية. وتناولت عدد من محورين رئيسيين وهما: المحور الأول: التكتلات الاقتصادية في افريقيا: وهناك سبعة تجمعات إقليمية رئيسية في افريقيا وهي، الاتحاد المغربي العربي، سوق الشرق والجنوب الافريقي " الكوميسا"، تجمع الساحل والصحراء، الاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا الايكاس" المقر ليبرفيل" الجابون، ECOWASنشأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، تجمع السادك، سوق شرق افريقيا. المحور الثاني: أوجه التعاون والتبادل التجاري العربي الافريقي حيث تعتبر افريقيا الامتداد الإقليمي والجغرافي والاستراتيجي للدول العربية سواء في شمال افريقيا أو في منطقة الخليج العربي، ولهذا فإن وضع استراتيجية عربية طموحة لتعزيز الشراكة العربية الافريقية لم تعد مجرد خيار، في ظل التدافع العالمي والخطط التي تعد للسيطرة على أسواق افريقيا الواعدة ومواردها الطبيعية المتنوعة. واختتم المقال موضحاً أن الزراعة في افريقيا تتمتع بإمكانيات نمو كبيرة، ولكنها تعاني من غياب استراتيجية فيما يخص الموارد المالية والوسائل الفنية، ويمكن سد جزء من هذه الفجوة بالتعاون بين الدول العربية والدول الافريقية لصالح الطرفين، وذلك عن طريق شراكة مفيدة للطرفين يفرضها وجود فرص

(٦) هويدا عبد العظيم، التكتلات الاقتصادية الافريقية: التبادل التجاري ضرورة تنموية، مركز الخليج

كبيرة للتكامل بين المنطقتين، بتوفير الموارد المالية والوسائل الفنية من الجانب العربي وتوفير المياه والأراضي واليد العاملة من الجانب الإفريقي.

وهدفت دراسة عائشة خلوفى (٧) (٢٠١٨) إلى اعتبار ظاهرة التكتلات الاقتصادية من أكبر الظواهر العالمية اللافتة للانتباه خاصة بعد انتقال هذه التكتلات من مراحل الانتشار إلى مراحل تعميق العلاقات الاقتصادية بين أعضائها كما هو حال الاتحاد الأوروبي، فلم تعد التكتلات حكرًا على قارة أو مجموعة دول أو إقليم بعينه وإنما انتشرت في جميع مناطق العالم وبمختلف الأشكال ، وأيا كان شكل التكتلات فإن لها تأثير واضح على جوانب حركة التجارة الدولية، ويهدف هذا البحث إلى إبراز هذا التأثير من خلال التطرق إلى هذه الجوانب التي تتمثل في حرية التجارة على المستوى العالمي، اتجاهات التجارة الدولية، والتوزيع الجغرافي، ومحاولة إسقاط هذه الجوانب على حالة الاتحاد الأوروبي الذي وصل على مراحل متقدمة من عملية التكتل مما يجعل تأثيره على تجارة الدول الأعضاء وغير الأعضاء واضح.

يقسم هذا البحث إلى:

(٧) عائشة خلوفى، انعكاسات الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي الإقليمي على حركة التبادل التجاري الدولي : دراسة حالة الاتحاد الاوربي ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، المجلد ١١ ، ٢٠١٨ .

المبحث الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية.

المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية الإقليمية لقارة إفريقيا.

المبحث الثالث: دوافع التكتلات الاقتصادية في الدول الأفريقية.

المبحث الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية

إن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، رأسمالية واشتراكية، وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شتتها العالم في تلك الفترة ، فظهرت هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية، وك محاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول، فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الاوسط مثل مشروع "مرشال" الذي يهدف على تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية ، وقد كانت شعوب قارة أوربا أول من ساهم

في نشأة التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية^(٨).

فيعرف التكتل الاقتصادي بأنه تجمعات إقليمية يتم أنشاؤها بموجب اتفاق يُعد بين عدة دول مختلفة تتربط علاقاتها بروابط التضامن والجوار لحماية مصالحها وحفظ السلم والأمن الدوليين وفقا للأهداف والمبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة^(٩).

ويعرف "بيلا بالاسا Bella Ballassa" التكتل الإقتصادي على أنه عملية وحالة، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الإقتصاديات القومية^(١٠).

يعبر التكتل عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديًا وجغرافيًا وتاريخيًا وثقافيًا واجتماعيًا، والتي

(٨) حسن مصطفى سلامة، الجماعة الاقتصادية الإفريقية ، قراءة قانونية "السياسة الدولية ، العدد ١١٣ ، ١٩٩٣ ، ص ٥٤ .

(٩) عبد السلام صالح عرفة، المنظمات الإقليمية والدولية، الدار الجماهيرية للنشر والإعلان، طرابلس، ١٩٩٣، ص ٢٥٨ .

(١٠) بيلا بلاسا، نظرية التكامل الإقتصادي، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤ ، ص ١٠ .

تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية لتحقيق أكبر عائد ممكن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول^(١١).

فالتكتل الاقتصادى وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن تركز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادى فى الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدى إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة فى الدول الغنية وفى غيرها من الدول النامية^(١٢).

خصائص التكتلات الاقتصادية وخطوات تحقيق أهدافها:

للتكتلات الاقتصادية عدة خصائص وأهداف تسعى لتحقيقها وهى:

(١) خصائص التكتلات الاقتصادية :

(١١) فرج عبد الفتاح فرج، إمكانيات التعجيل بتنفيذ الجماعة الاقتصادية الأفريقية فى ظل الاتحاد الأفريقى ، بحث مقدم لمؤتمر الاتحاد الإفريقى، ٢٠٠١، ص ٣٣.

(١٢) مفتاح سويسى الفرجانى، الاتحاد الإفريقى فى ظل التكتلات الاقليمية والدولية، بحث مقدم للندوة التى نظمتها كلية القانون بجامعة طرابلس ٢٠٠١، ص ٦٥.

١- حرية التنقل للسلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار

بين الدول المتكتلة.

٢- قوتها فى التفاوض على المستوى الدولى هذا للدفاع عن مصالحها ضد

التكتلات الاقتصادية الأخرى.

٣- تتصف التكتلات الاقتصادية بحجمها الضخم من حيث مواردها

وإنتاجها واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية وتنوع هيكلها الاقتصادية ومواردها

وكثافة حجم سكانها.

٤- ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها

تخفض من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية

بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية وهذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول

المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها وأسواقها.

٥- توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقها.

٦- المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة فى المنطقة التكاملية ولها سياسة

تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل^(١٣).

أهداف التكتلات الاقتصادية:

تسعى التكتلات الاقتصادية تحقيق الأهداف التالية:

١- الالتزام بالمنافسة الحرة داخل المنطقة التكاملية وهذا يستدعى منح

المنتجات تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار.

٢- التعاون مع الدول الأعضاء على تحقيق التوازن فى متوازن المدفوعات

بالنسبة للدول التى تحقق عجز فى موازينها خاصة فى بداية قيام التكتل الاقتصادى.

٣- أن تكون لدول التكتل سياسة تجارية موحدة تجاه العالم الخارجى مع

تطوير هذه السياسة وامتيازها بالمرونة وفقاً لتطور الأوضاع والعلاقات الدولية

الاقتصادية.

(١٣) على عبد الله المناعى، التكتلات الاقتصادية ودورها فى تطوير البنية، مركز البحرين للدراسات

والبحوث، ٢٠٠٥، ص ١١.

- ٤- إنشاء بنك الاستثمار الموحد خاص بدول التكتل يهدف إلى تمويل الصناعات التي يجب إقامتها لاستغلال الإمكانيات الصناعية المتاحة في هذه الدول وإعادة بناء الصناعات القائمة مع صراعات التقدم العلمى والتكنولوجى الحديث^(١٤).
- ٥- إلغاء القيود على حركة السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء مع خضوع تحركات الأشخاص للقوانين السائدة فى كل من هذه الدول.
- ٦- يجب ألا تقتصر وظيفة الإدارات والأجهزة المختلفة على إعداد خطط التنسيق وإنما يجب أن تمتد لتشمل تتبع التنفيذ وتقديم النتائج.
- ٧- إنشاء الصندوق الموحد للتعاون الاجتماعى بين دول التكتل يكون هدفه تدريب العمال وتأهيلهم تأهيلا تكنولوجيا.

(١٤) عبدالرحيم يونس، دور التجمعات الإقليمية فى دغن التكامل الاقتصادى الأفريقى، دراسة على التجمعات الرئيسية فى القارة ، معهد البحوث والدراسات العربية بالمنظمة العربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ١١.

المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية الإقليمية لقارة إفريقيا

شملت ظاهرة التكتلات الاقتصادية العالم بقاراته المختلفة كما أنها شملت القارة الإفريقية بمختلف أقاليمها، ووزعت بشكل متفرق على كل من شمال، شرق وسط وغرب إفريقيا. وهو ما ذهبت إليه اللجان الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة وأقره ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء واتباع أسلوب التجمعات الإقليمية الفرعية للتعامل مع الأوضاع الاقتصادية وتحقيق التنمية وللتغلب على مشكلة العدد الكبير من الدول الفقيرة والأسواق صغيرة الحجم المنتشرة في إفريقيا، عملت دول المنطقة منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي على تأسيس العديد من منظمات التكامل الإقليمية^(١٥).

يمكن تقسيم الدول الإفريقية وفق اتفاقيات التجارة الحرة بين الأقاليم المختلفة إلى تجمعات مختلفة وهي المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، ومجموعة دول جنوب إفريقيا للتنمية (SADC)، واتحاد المغرب العربي (AMU)، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ECCAS)، والسوق المشتركة لدول شرق

(١٥) عبد الوهاب الأمين، بشير طاهر فريد، التجارة العربية الإفريقية ودورها في دعم التنمية في الأقطار الإفريقية جنوب الصحراء، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، المنامة -البحرين، ٢٠٠٩، ص ١٣.

وجنوب إفريقيا (COMESA)، كما تشعبت وتفرعت عن هذه التكتلات، تكتلات اقليمية أصغر في منطقة جنوب الصحراء، تضم MRU، UEMOA، ويتبعان تجمع ECOWAS. تكتل CEMAC و CEPGL ويضمان دول أعضاء في SADC و COMESA و ECCAS ويتبعان جماعة شرق أفريقيا EAC، كما تأسست كل من IGAD و IOC ويضمان الدول الأعضاء في COMESA وتأسست أيضا SACU وتضم بعض دول SADC (١٦).

وللإشارة فإن التجمع الاقتصادي لدول إفريقيا AEC هو التكتل الوحيد الذي يضم جميع دول القارة.

أ) تجمعات شرق وجنوب إفريقيا.

١- تجمع شرق إفريقيا EAC

تم التوقيع على معاهدة للتعاون للشرق الإفريقي بأوغندا في ١٩٦٧ من طرف أوغندا، كينيا وتنزانيا. وقد أنشئت بمقتضاها جماعة شرق إفريقيا EAC وأرست المبادئ التي أخذت بها منظمة الخدمات المشتركة لشرق إفريقيا ومقرها في

(٩) عبد الوهاب الأمين، بشير طاهر فريد، التجارة العربية الإفريقية ودورها في دعم التنمية في الأقطار الإفريقية جنوب الصحراء. مرجع سابق، ٢٠٠٩، ص ١٤.

أروشا(تنزانيا)، ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٦٧ ووضعت الاتفاقية أسس السوق المشتركة لشرق إفريقيا ومدتها ١٥ سنة وكان هدفها هو إقامة اتحاد اقتصادي .غير أن هذه الخطوة لم تكلل بالنجاح وانهارت الجماعة .وإلى غاية سنة ١٩٩٩ تم التوقيع على معاهدة لإعادة بناء الجماعة لتدخل حيز التنفيذ بعد استكمال الدول الثلاث التصديق عليها في منتصف^(١٧) على أساس تشكيل سوق مشتركة.

يضم التجمع خمس دول وهي :كينيا، تنزانيا، رواندا، بورندي .والهدف منه

يتمثل في:

- إقامة المؤسسات المالية والنقدية الإفريقية.
- إقامة سوق مشتركة وتيسير إجراءات السفر والتنسيق في مجال التعريفات الجمركية.
- تعزيز قيم الوحدة الإفريقية.
- حرية تنقل الافارقة بين الدول الإفريقية.

(١٧)خليفة مصموني، التكامل بين المنظمات الاقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة

الإفريقية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، ٢٠١٥، ص ٨٣.

- ترشيد المجموعات الاقتصادية الإفريقية وذلك عبر إزالة جوانب التداخل والازدواجية بين المجموعات الاقتصادية الإفريقية.

٢- السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا COMESA)

تعتبر أحد أعمدة المجموعة الاقتصادية الإفريقية .وقد ظهرت السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا على مراحل منذ عام ١٩٦٠ إلى أن تحققت بالصورة التي نراها اليوم في شكل منظمة الكوميسا .وقد عقد أولا اتحاد جمركي بين غينيا وأوغندا، ثم عدلت أحكامها^(١٨).

ففي مارس ١٩٧٨ تم التوقيع على إعلان لوزاكا المتضمن مشروع إقامة وحدة اقتصادية بين دول الإقليم، وفي ديسمبر ١٩٨١ تم التوقيع على معاهدة إنشاء منطقة التجارة الحرة التفضيلية بعاصمة زامبيا لوزاكا، ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في ١٩٨٢، ثم تحولت هذه المعاهدة لتأخذ شكل تجمع الكوميسا في ١٩٩٣ ، وتم طرح فكرة تحويل منطقة التجارة التفضيلية إلى سوق مشتركة، ليتم التوقيع على المعاهدة الجديدة لسوق الكوميسا الإفريقي في ١٩٩٤ في ليونجوي عاصمة مالاوي^(١٩)، وتضم

(١٨) جمال الدين أبو بكر، التكامل الاقتصادي العربي والمشكلات التي تواجهه، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣، ص ٣٨٦.

(١٩) سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣٩٠.

حاليا ١٩ دولة واقعة في أنه في جنوب وشرق إفريقيا، وتسعى الدول من خلال هذه السوق إلى إقامة اتحاد نقدي عام ٢٠٢٥ (٢٠).

وفي عام ٢٠٠٠ تم التحرك نحو إقامة منطقة التجارة الحرة والقضاء على كافة القيود الجمركية وغير الجمركية والاتفاق على إنشاء الاتحاد الجمركي بحلول ٢٠٠٤ بهدف وضع تعريف جمركية موحدة اتجاه السلع الواردة من الدول غير الأعضاء، قد تأخرت هذه العملية إلى غاية ٢٠٠٩.

ومن أهدافها الرئيسية:

- تشجيع البحث العلمي والتطوير.
- السعي إلى تنمية الدول الأعضاء عن طريق تشجيع التنمية المتوازنة والمتناسقة بين هيكل انتاجها وتسويق منتجاتها.
- تعزيز التعاون والتنمية في كافة قطاعات النشاط الاقتصادي لرفع المستوى المعيشي.
- التعاون لتعزيز السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء.

(٢٠) عماد الليثي ، بعد نصف قرن، التكامل الاقتصادي العربي، القاهرة، دار النهضة العربية ٢٠٠٣،

- تقوية العلاقات بين الدول الأعضاء.
- التعاون على خلق بيئة مشجعة للاستثمار الأجنبي.
- التعاون في توثيق العلاقات بين السوق الإفريقية المشتركة وباقي دول ومناطق العالم، وتبني مواقف مشتركة في المحافل الدولية.
- دفع عجلة التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي (الزراعة، والأمن الغذائي، والنقل والمواصلات، والخدمات، والصناعة، الطاقة، الثروة الحيوانية).

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)

تأسست عام ١٩٩٦ هي هيئة ترعى التعاون والتكامل الإقليمي في منطقة شرق إفريقيا، وتعوض "إيجاد" الهيئة الحكومية للتنمية ومواجهة الجفاف (IGADD) التي تم تأسيسها في عام ١٩٨٦ من جانب ست دول تعاني من الجفاف في شرق إفريقيا، وهي جيبوتي وإثيوبيا وكينيا والصومال والسودان وأوغندا، ثم انضمت إليها إريتريا كعضو سابع بالمنظمة.

ب) تجمعات غرب إفريقيا

١-الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا UEMOA

تأسس عام ١٩٩٤ ويهدف إلى تحقيق الاندماج الاقتصادي للدول الأعضاء الثمانية في سوق اقتصادية مفتوحة وهم البنين، بوركينا فاسو، الكوت ديفوار، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السنغال والطوغو. وقد أسست هذه المجموعة عملة خاصة بها وهي ولها بنك مركزي يدير هذه العملة. وبالرغم من صغر حجم هذه المجموعة والتي لا تمثل إلا ١٠% من سكان القارة و ٤% من سكان القارة فقط من إنتاجها، إلا أن نسب النمو الاقتصادية العالية التي سجلتها أغلب بلدان هذه المجموعة على غرار الكوت ديفوار والسنغال جعلتها من المجموعات القوية في المنطقة.

٢-جماعة غرب إفريقيا الاقتصادية" ECOWAS"

تعود فكرة إنشاء مجموعة غرب افريقية إلى العام ١٩٦٤ على أيدي الرئيس الليبيري وليام طوبمان الذي أطلقها بعدما وقع في فبراير ١٩٦٥ على اتفاق يضم إلى جانب بلاده؛ كلا من الكوت ديفوار(ساحل العاج)وغينيا والسيراليون . لكن التجربة لم تقوى أمام الآزمات الحدودية ومصاعب التدخلات الغربية فشلت سريعا . ومع تسلق الجيل الثاني من القادة القادمين إلى السلطة بواسطة الانقلابات العسكرية

أعيد استئناف المشروع على يدي الجنرال ياكوبو دان يوما جيون (رئيس نيجيريا) والجنرال اكنا ناسينغ بي أيديما (رئيس التوغو)؛ اللذين ترعما جهود قيام الاتحاد وجمع مساهمات اثنتي عشرة دولة في المشروع. فخصصا أول اجتماع بالعاصمة الطوغولية لومي سنة ١٩٧٢ لدراسة معاهدة التجمع المقترحة، وفي جانفي ١٩٧٤ بأكرا (غانا) انعقد اجتماع الخبراء للنظر في الجوانب المؤسسية، وفي جانفي ١٩٧٥ بمونروفيا عقد اجتماع للحكومات لإقرار مضامين المعاهدة المقترحة، وأخيرا، وقعت أربعة عشر دولة غرب افريقية على معاهدة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ١٩٧٥ بلاغوس^(٢١).

وتتكون المجموعة من : داهومي، غامبيا، غانا، غينيا، ساحل العاج، ليبيريا،

مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، الطوغو، بوركينا فاسو

وهنا اتجهت دول غرب افريقيا إلى إقامة علاقات اندماجية متكافئة فيما

بينها بهدف تبادل المصالح الاقتصادية والاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية

المتاحة، وتوحيد القواعد والإجراءات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتطوير التبادل

التجاري بين بلدان المجموعة الاقتصادية، هذه الأخيرة كانت تهدف إلى إنشاء سوق

(٢١) عبيد إميغن سالم، المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا " الايكواس، مقومات النجاح وقيود

التكامل. تاريخ الاسترداد ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٠، ص ٤٣.

موحدة، لزيادة التبادل للسلع والخدمات، وتحرير انتقال عوامل الإنتاج، وتنسيق السياسات الاقتصادية، إضافة إلى التخفيض التدريجي والمستمر للتعريفات الجمركية، وإزالتها نهائيا بحلول عام ١٩٨٩ وتطبيق تعريفه موحدة بحلول عام ١٩٩٠.

٣- الاتحاد الجمركي الاقتصادي لغرب إفريقيا

أنشئ عام ١٩٧٤ ، و يتكون من :داهومي، ساحل العاج، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال، بوركينا فاسو، ويهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في المنطقة و ذلك بتحرير المبادلات التجارية، إقامة اتحاد جمركي^(٢٢).

ج) تجمعات شمال ووسط إفريقيا

١- اتحاد دول إفريقيا الوسطى.

أنشئ عام ١٩٦٨ بين جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، والهدف من إنشائه تحقيق تعاون إقليمي، إقامة سوق مشتركة، تنمية الاتصالات، والتوزيع العادل للمشاريع، وإلغاء جميع الضرائب على التجارة الداخلية^(٢٣).

(٢٢) عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث ١١ سبتمبر. القاهرة، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٣، ص ١٣٩ .

إضافة إلى الإتحاد الجمركي الاقتصادي لإفريقيا الوسطى الذي أنشأ عام ١٩٦٤ و يهدف إلى التعاون النقدي و تحقيق التنمية الاقتصادية، و الوصول إلى سوق مشتركة بتعريفة جمركية موحدة

٢- اتحاد المغرب العربي.

أنشئ في ١٩٨٩، ويضم كل من الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا والهدف من إنشائه :

- تحرير انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء
- تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء
- تنسيق و إتباع سياسات مشتركة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية.
- تحقيق التنمية المشتركة.
- تنسيق السياسات النقدية وتنسيق أنظمة الرقابة على الصرف.

٣- المجموعة الاقتصادية والنقدية لأفريقيا الوسطى CEMAC

تأسست في ١٩٩٤ وأصبحت سنة ١٩٩٨ تسمى بالاتحاد الجمركي

والاقتصادي لدول أفريقيا الوسطى UDEAC

وتضم ٦ دول من أفريقيا الوسطى وهي الكامرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، الكونغو، الغابون، غينيا الاستوائية والتشاد. كما تعتبر هذه المجموعة ضعيفة من حيث نسب النمو المحققة في أغلب أعضائه إذ أنها لا تمثل إلا ٤% من سكان القارة و ٣% فقط من حجم الانتاج فيها.

المبحث الثالث: دوافع التكتلات الاقتصادية في الدول الأفريقية

تعاني معظم الدول النامية من اختلالات هيكلية في اقتصادها الوطني

ويرجع ذلك للعديد من الأسباب أهمها^(٢٤):

١- عدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

٢- انخفاض الإنتاجية الحدية للعامل ورأس المال.

(٢٤) فؤاد أو سنيث، التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية: (المزايا والمعوقات)، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلد ١، ٢٠٠٣، ص ٢٠٧، ٢٠٨.

٣- عدم توافر التكنولوجيا المناسبة ومراكز البحوث المساندة.

٤- التركيز على سياسة إحلال الواردات وغيرها من السياسات الاقتصادية.

ومن أهم الدوافع والمحفزات للتكامل العربي الأفريقي وجود الكثير من الموارد والميزات الاقتصادية للدول المعنية، ولكن نجد أن محاولة حصر المصادر الاقتصادية للدول الأفريقية يقلل من تقديرها ويستبعد ما خفى من خيارات في باطن الأرض وظاهرها، كما أن المجهود الإنساني سيظل الطاقة المتجددة لاستكشاف المزيد من المصادر الاقتصادية وزيادة الإنتاجية أضعافاً مضاعفة، مثلما حدث في الثورة الخضراء بالدول الآسيوية وفي المجال الصناعي بالدول المتقدمة كذلك، فإن الاقتصاد العالمي قد تحول من الاعتماد على عوامل مادية بحتة إلى اقتصاد معرفي يعتمد على عوامل إنتاجية رمزية وخدمات بصورة أكبر من إيمانه على العوامل المادية، فعلى سبيل المثال: فإن اليابان التي تعتبر في مقدمة الدول الصناعية لا تمتلك من المصادر الطبيعية الكثير، غير أن إرادة الإنسان الياباني قد استجلبت مدخلات الإنتاج غير المتوفرة لديها وحولتها إلى منتجات يضرب بها المثل في الجودة والإتقان، واستحققت أعلى الأسعار في الأسواق العالمية، كما أن وجود خطط

استثمارية سوف تمثل مؤشرات أولية لمواطن هذه الميزات الإقتصادية، وستتكفل بعملية دفع النشاط التكاملي، عبر القطاع الخاص إلى الأمام لكن رغماً عما قيل^(٢٥).

فُتُصنف دول أفريقيا في مجملها في عداد الدول المتخلفة اقتصادياً؛ فبالرغم من أن القارة تستوعب ١٣% من سكان العالم؛ فإنها لا تحوز أكثر من ٣% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي^(٢٦)، ونصيبها في التجارة العالمية، في مطلع الألفية الجديدة، لم يزد عن ٢%، كما أن القارة هي الأقل فيما يتصل بنسبة الاستثمار إلى الدخل القومي قياساً بالدول والمناطق النامية الأخرى في العالم، وطبقاً لبيانات البنك الدولي، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا لم يزد عن ١% من الاستثمار الأجنبي على المستوى العالمي.

وإضافة إلى مشكلة تفاقم الفقر وتزايد التهميش واجهت القارة مشكلات أخرى تمثل أبعاداً للأزمات، من ذلك انتشار الأمراض وفي مقدمتها داء الإيدز وتفاقم أعباء الديون الخارجية، وهذا ما قاد الدول الأفريقية إلى قبول التدخل الخارجي المباشر مقابل المساعدات الدولية الضرورية، وهو التدخل الذي اتخذ أبعاداً أكثر شراسة في

(٢٥) عمر الجيلي الشيخ الأمين، المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا (التعاون العربي الأفريقي من أجل منافع إقتصادية متبادلة: المحفزات والتحديات في ظل العولمة ، ٢٠٠٩، ص ٢٧.

(٢٦) حمدي عبد الرحمن، أفريقيا والعولمة، القاهرة، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٣٨.

العقد الأخير من القرن العشرين، حيث لم تعد الشروط مقتصرة على الجوانب الاقتصادية بل تعدتها إلى مشروطة سياسية^(٢٧).

وبالرغم من تعدد الأسباب المسؤولة عن ضعف الدول الأفريقية في الاقتصاد العالمي وتهميشها، ظلت الطبيعة الانقسامية للقارة تمثل القيد الرئيس والعقبة أمام نمو القارة وتنميتها، وفي ظل تلك الظروف وواقع التفتت الذي وُلدت فيه الدولة الأفريقية بعد الاستقلال بفعل الحدود السياسية الموروثة عن الاستعمار^(٢٨)، سعت حكومات تلك الدول إلى تبني خطط اقتصادية للتنمية، وعُد التكامل الاقتصادي الإقليمي فيها ولو من الناحية النظرية أحد السبل الأساسية لتحقيق التنمية؛ انطلاقاً من المزايا التي توفرها العملية التكاملية.

والتي يمكن إجمالها في:

(٢٧) راوية توفيق، المشروطة السياسية والتحول الديمقراطي في أفريقيا، سلسلة دراسات إفريقية، القاهرة، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٤٤.

(٢٨) محمد عاشور، الحدود السياسية وواقع الدولة في أفريقيا، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ١٩٩٧، ص ١١.

- بلورة وحدات اقتصادية قادرة على البقاء والاستمرار، وأسواق واسعة تسمح باتباع آليات الإنتاج الكبير، لمعالجة قصور عوامل الإنتاج في كل دولة على حدة عن الوفاء باحتياجات المشروعات الكبرى.
- تُقدم خطط التكامل ومشاريعها الإطار المناسب لحشد الموارد والأسواق، للتمكن من دخول مرحلة التصنيع بدلاً من الاكتفاء بإيجاد الأسواق للصناعات القائمة^(٢٩)، فهو يقوم بدور القوى الدافعة للتنمية الاقتصادية وليس مجرد أثر لها.
- تؤدي إلى المنافسة بين المنتجات والمنتجين الإقليميين، بما يزيد من الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الاقتصادية ويحقق الاستغلال الأمثل للموارد.
- تمثل عاملاً للتوسع الاقتصادي للدولة المصدرة للعمالة عبر تخفيف الضغط على سوق العمل، وتوفير دخل إضافي من خلال تحويلات العاملين بالخارج،

(٢٩) ترتبط هذه المسألة بقضية اقتصادية أكبر تتعلق بما يُعرف بالأثر الإنشائي والأثر التحويلي للتكامل، راجع: د.محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الجزء الأول، ١٩٨٦م، ص ٨٨ - ٨٩، وراجع فيما يتصل بأفريقيا:

Economic Commission for Africa, op.cit, pp 11 - 12.

كما تستفيد الدولة المضيفة للعمالة بقدر ما تُحدثه الأخيرة من مساعدة في تطوير إمكانيات الدولة المضيفة وقدرتها التنافسية وخفض تكلفة الإنتاج^(٣٠).

- الحيلولة دون تكرار المشروعات والمساعدة على الاستخدام الأمثل للموارد والأدوات المتاحة، وتجنب إهدار الموارد النادرة وبخاصة رؤوس الأموال؛ حيث يتجه رأس المال إلى حيث أفضل الفرص المالية والاقتصادية في نطاق دول التكامل^(٣١).

- الحدّ من تدهور المركز الخارجي للبلدان الأفريقية على الصعيد الدولي، وزيادة قدرتها التفاوضية بشأن شروط التبادل الاقتصادي، والتي تتطلب خبرات وقدرات تتجاوز إمكانيات الدول الأفريقية فرادى.

- إعادة توزيع الموارد وتوظيفها في نطاق دول الإقليم المشاركة في نطاق التكامل كإجراء وقائي، في حالات عدم اليقين مثال ذلك استثمارات كوت ديفوار وبنين وتحويلات زيمبابوي إلى زامبيا.

(30) Mohamed Haddar , "Economic Integration In Africa From Speech To Reality" in Development And Socio-Economic Progress.(Vol.4, No.53, 1992), pp 5 – 6.

(٣١) محمد ليبب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، ج١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢ ص ٩٠.

ويتفق العديد من الإقتصاديين مثل Mead ، Viner ، Balassa وغيرهم على ضرورة توافر عدة معايير تجعل التكامل الإقتصادي مرغوبًا فيه إقتصاديًا وتتمثل أهم هذه المعايير في تشجيع درجة المنافسة واستغلال الطاقات المتكاملة في المستقبل، ضرورة زيادة نصيب التجارة البينية بين الدول الأعضاء بالنسبة لتجارتهم مع العالم مع إنخفاض مساهمة التجارة للنتاج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يمكن الاعتماد عليه كمؤشر على مدى الاندماج في الإقتصاد العالمي، والإستفادة من مزايا إقتصاديات النطاق والتي ترجع إلى الإختلاف في أنماط السلع وإختلاف الأسواق بالنسبة للسلع المنتجة وخاصة في قطاع الصناعة، مع ضرورة الإستمرار في تخفيض الرسوم الجمركية، متما يؤدي بدوره إلى زيادة الرفاهية^(٣٢).

ولبقاء واستمرار الإطارات التكاملية يجب العناية بأمرين:

أولهما: التركيز على الدور الهام والفاعل الذي تلعبه المنافسة ويجب

التركيز على تضمينها في كل الإتفاقيات.

(٣٢) عبدالقادر السيد متولي، الإقتصاد الدولي: النظرية والسياسيات، دار الفكر ناشرون وموزعون،

عمان، الأردن، ٢٠١١، ص ٩٠.

ثانيهما: ضرورة توافر آليات للتوزيع العادل للمزايا والتكاليف الناجمة عن الدخول في التحالفات الإقتصادية والإقليمية، فقد تظهر بعض الآثار السلبية في المدى القصير والمتوسط ويدخل ضمن هذه الآليات مشكلة تسوية المدفوعات^(٣٣).

ويشير كل من "Viner" و "Mead" وغيرهما إلى أن فرض نجاح التكامل الإقتصادي يعززها الأثر الإنشائي نتيجة لزيادة حدة المنافسة بين الدول الداخلة في نطاق الإتحاد، ومن ثم الوصول إلى مرحلة أكثر تقدماً من مراحل التقدم الإقتصادي مثل الإتحاد الجمركي أو الوصول إلى صورة أعلى بين دولة نامية أو أكثر مع إحدى أو بعض الدول الصناعية، وذلك لأن طبيعة هذه الإقتصاديات تكون ذات طبيعة تكميلية وليست تكاملية، حيث تعتمد الدول الصناعية على إستيراد المواد الخام من الدول النامية وتعتمد الدول النامية على الدول الصناعية في سد حاجتها من السلع المصنعة، ولا يؤثر قيام التكامل فيما بينهما إلى تغيير في نمط وتوزيع الموارد، حيث أن فرص الإستفادة من التجارة قد استنفذت فيما بينهما قبل قيام الإتحاد^(٣٤).

(٣٣) عبدالقادر السيد متولي، الإقتصاد الدولي: النظرية والسياسيات، مرجع سابق، ص ٩١.

(٣٤) فؤاد أو ستيت، التكتلات الإقتصادية الإقليمية والعالمية: (المزايا والمعوقات)، مرجع سابق، ص

ومن الواضح أن أفريقيا تواجه تحديات تشمل الأزمة المالية العالمية وأزمة الطاقة والغذاء، وهو ما يُعد مؤشراً واضحاً على ضرورة التنسيق بين التجمعات الاقتصادية الاقليمية بغية التغلب على هذه التحديات، حيث أنه يستحيل على الدول فردى التصدى لتلك التحديات، ويمكن رصد أهم تلك التحديات في النقاط التالية:

١- شكل الوصول إلى الطاقة وتأمينها أهم العقبات التي تواجه التكامل الاقتصادي بالقارة، فعلى الرغم من موارد الطاقة التي تزخر بها القارة، تظل امكانيات الوصول إلى الطاقة عند مستوى ادنى بكثير ما هو عليه في بقية أنحاء العالم^(٣٥).

٢- كما تصطدم عملية التكامل في القارة بالعديد من النزاعات التي تسود بعض الدول الأعضاء والتي تعرقل جهود التكامل والتنمية، كما ينجم عنها تقليص لحجم الأنشطة الاقتصادية وتدمير البنية التحتية، علاوة على ما تفرضه من معوقات أمام تدفق التجارة والاستثمارات^(٣٦).

(٣٥) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد)، الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا: الاداء والتحديات ودور الانكتاد، (جنيف: الامم المتحدة، يوليو ٢٠١٢)، ص.٩٠.

(٣٦) محمد عاشور، مستقبل التكامل الاقليمي في أفريقيا، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ١٩٩٧م.

٣- يُعد غيات آليات التمويل الذاتى لمنظمات التكامل الاقليمي أحد أهم التحديات التى تواجه عملية التكامل بالقارة، كما لا توجد آليات تعويض الخاسرين بسبب عملية التكامل، وهو ما يشكل عائقًا أمام التنفيذ التام لمخططات التكامل، فالرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب المفروضة على التجارة تمثل حصة كبيرة من ايرادات العديد من البلدان الأفريقية، فالخسارة المحتملة لهذه الايرادات اذا ما نفذت كل بروتوكولات عملية التكامل من شأنها أن تعوق عملية التكامل، حتى ولو كانت الفوائد المحتملة للتكامل تفوق تكلفته، وفيما يتعلق بقضية التمويل فلقد حدد برنامج الحد الأدنى للتكامل (MIP) عددًا من المجالات والقطاعات ذات الأولوية، ولكن التحدى تمثل فيه ايجاد مصادر تمويل رئيسية ومستقرة وطويلة الأجل، وفيما يخص هذه العقبة يسعى الاتحاد الافريقى إلى إنشاء مؤسسات مالية أفريقية مثل بنك الاستثمار الافريقى، وصندوق النقد الافريقى، والبنك المركزى الافريقى^(٣٧).

ص.٣٧.

(٣٧) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد)، الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا،

٢٠١٨، ص١٠.

٤- علاوة على ما تقدم فإن الانتشار الواسع للعوائق والمماريس ونقاط التفتيش على امتداد الطرق الأفريقية، يزيد من تكلفة النقل ويسهم أيضاً في زيادة تأخير تسليم السلع، كما أن هذه العوائق تحد من حرية حركة السلع والأشخاص وعناصر الانتاج والاستثمارات، وعادة ما تقتصر الادارات الجمركية الأفريقية إلى الفعالية مما يسهم في عرقلة حركة التجارة داخل القارة وخارجها^(٣٨).

٥- وتوجد عراقيل إضافية تعترض التجارة تشمل نظم الدفع والتأمين والتي تحتاج الى التطوير بشكل مستمر، أضف إلى ذلك أن نظم التجارة الخارجية والتسهيلات الائتمانية للتصدير والتأمين على الصادرات هي آليات غير متاحة في معظم البلدان الأفريقية، ونتيجة لانعدام الموائمة بين اللوائح المالية والنقدية على المستوى الإقليمي والوطني، فإن نظام التحويل فيما بين العملات غير قائم^(٣٩).

(٣٨) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الاقليمي في افريقيا، ص ١١.

(٣٩) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مرجع سابق، ص ١١.

٦- تعتبر شبكة الهياكل الأساسية والبنى التحتية فى أفريقيا ضعيفة للغاية مقارنة بالمقاييس العالمية مما يعوق مستتيرة التكامل بالقارة، ومن المستبعد أن تشهد التجارة الإفريقية البنينة تحسناً ملموساً فى ظل الحالة المتدنية التى تعانى منها البنية التحتية فى أفريقيا، علاوة على ذلك تحتاج أفريقيا إلى تطوير البنى التحتية للطاقة مثل شبكات الكهرباء وخطوط أنابيب البترول والغاز، والتى تسهم فى تسهيل تجارة الطاقة عبر الحدود .

ومن التحديات الرئيسية التى تواجه تطوير البنى التحتية الإفريقية النقص فى التمويل المناسب، فقد أشارت تقديرات البنك الدولى إلى أن حجم الاستثمار السنوى لمتطلبات البنى التحتية فى أفريقيا تقدر بحوالى ٩٣ بليون دولار أمريكى على مدى السنوات العشر للعقد القادم، لذا يلزم على البنك الدولى والاتحاد الاوروبى والبنك الافريقى للتنمية وغيرها من الوكالات المالية زيادة حجم تمويلها لتطوير البنية التحتية فى أفريقيا حيث تفتقر الحكومات الإفريقية إلى القدرات المالية اللازمة لتحقيق ذلك^(٤٠).

(40) UNCTAD, Trade Capacity Development for Africa , Trade Negotiations and Africa , Series no.3,2006.

٧- هناك تباين واضح بين دول التجمع أو بين التجمعات المختلفة، ومن أبرز الأمثلة على التفاوت فى الأوضاع الاقتصادية داخل التجمع الواحد جنوب أفريقيا، حيث يتخطى متوسط دخل الفرد بها ٤٥٠٠ دولار سنويًا، فى حين أن مالواى لا يتعدى متوسط دخل الفرد بها ٢٠٠ دولار سنويًا، ومن شأن هذه الفجوة الاقتصادية الهائلة بين مختلف الدول الأفريقية أن تعطل مجرد إقامة حوار فيما بينها وفقًا لبرنامج مشترك مما يعنى إعاقة تكامل إقتصاداتها لتصبح إقتصادًا واحدًا، فإنشاء السوق المشتركة التى تستلزم التوفيق بين السياسات من أجل تحقيق حرية الحركة لعناصر الانتاج من شأنه أن يعمل على تعزيز الوضع التنافسى ودعم التنمية الصناعية ورفع مستوى الإنتاجية، إلا أن التباين الكبير الذى تشهده القارة فيما يتصل بمستويات التنمية الاقتصادية والصناعية يشكل حاجزًا رئيسيًا أمام عملية التكامل^(٤١).

٨- لم تضع الجماعة الاقتصادية الأفريقية إطارًا أو نظامًا يعالج التزامات الدول الأفريقية الأعضاء فى تجمع إقتصادى إقليمى تجاه تجمع آخر

(٤١) طارق عادل الشيخ، التجمعات الأفريقية، مقومات النجاح ومعوقات التكامل، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٦٩، ٢٠٠٧ ص ١٢٩.

منظمة إليه، ومثال ذلك حالة أوغندا أو كينيا فكل منهما عضو في جماعة الكوميسا وفي الوقت نفسه هما عضوان مؤسسان في تجمع شرق أفريقيا، وهو ما يخلق ازدواجية في الخطوات اللازمة لتحقيق التكامل، ويعد من عوامل الضعف الرئيسية في عمل التجمعات الاقتصادية الإفريقية، كما يتعارض هذا التداخل في العضوية مع قواعد منظمة التجارة العالمية التي تنص على أن الدولة العضو بتجمع إقتصادي إقليمي ينبغي ألا تنضم إلى أكثر من اتحاد جمركي^(٤٢).

ودوافع التكتلات الاقتصادية في أفريقيا تختلف من فترة إلى أخرى، حسب الأحداث والمشاكل المعيشة، ويمكن تقسيم دوافع إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا إلى دوافع سياسية وأخرى إقتصادية على النحو التالي:

(أ) الأسلوب الاستعماري الجديد (Neocolonialism)، والذي خطط

لاستنزاف خيرات أفريقيا وتعميق ثقافة التبعية الإقتصادية ونتج عنه:

١- حالة التخلف الذي تعيشه أفريقيا.

(٤٢) الاونكتاد، التكامل الاقليمي والاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصادات النامية والانتقالية،

٢- انخفاض شروط تبادل المواد الأولية بالنسبة للمواد المصنعة.

(ب) الدوافع السياسية:

قد كانت الرغبة في تحرير القارة من الاستعمار هي الهدف الرئيسي لمحاولات الوحدة الإفريقية الاقتصادية في وقت من الأوقات، سواء كان استعمارًا مباشرًا أو تفرقة عنصرية، ولكن سرعان ما تلاشى هذا الدافع بعد أن نالت دول إفريقيا استقلالها.

الرغبة في إبعاد القارة من التطاحن بين المعسكرين الشرقي والغربي باتخاذ سياسة عدم الإنحياز، ويبدو هذا جليًا في إنضمام معظم دول إفريقيا المستقلة آنذاك لمجموعة دول عدم الإنحياز وتقليل المشاكل السياسية المتمثلة في النزاعات الحدودية والعرقية، وكثرة الحروب بين الشعوب الإفريقية.

والواضح أن الدوافع الأساسية للتكتلات الاقتصادية الإفريقية هي دوافع اقتصادية وحدودية حيث تعتبر هذه التكتلات النواة الأساسية للوحدة الاقتصادية

الأفريقية وأن جميع محاولات التكامل الإقتصادي قد تمت في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإقتصادية الأفريقية^(٤٣).

الخاتمة

أن التطورات التي تجري في العالم المتقدم السياسية منها والاقتصادية من شأنها أن تشكل محفزاً للدول الإفريقية للقيام محفزاً بإنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية تخدم مصالحها وتمكنها من مواجهة عالم اليوم الذي هو عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى ، حيث ان التكامل الاقتصادي أصبح اليوم وسيلة متفقا عليها من قبل المهتمين بموضوع التنمية ، باعتبارها الوسيلة الأكثر ضماناً للوصول إلى مستويات معتبرة من التنمية الاقتصادية ، وزيادة رفاهية الشعوب مهما اختلفت الطرق والأساليب والمفاهيم المستخدمة والمعبرة عن هذه الوسيلة

ومن اجل بناء ذلك فإن التكتلات الاقتصادية بين الدول الإفريقية تستطيع ان تواكب روح العصر فأن الامر يتطلب تنمية الموارد البشرية وتكوين المهارات و التقليل من درجة الاعتماد على المساعدات الخارجية و العمل على نبذ الخلافات الناشئة بين الدول النامية، و اتخاذ خطوات جادة نحو بناء

(٤٣) يوسف خميس أبو رفاص، التكتلات الإقتصادية في شرق أفريقيا وجنوبها، مرجع سابق، ص

المؤسسات الديمقراطية ، باعتبارها الطريق السليم للوصول الى الاستقرار السياسي وصيانة المكاسب.

وتمثلت أهم النتائج فى :

من خلال البحث تم التوصل إلى عدة نتائج منها:

١- قامت التكتلات الاقتصادية فى ظل التدهور الاقتصادى للدول الأفريقية على أساس تنمية دول أفريقيا والتباين ما بين الدول ثقافيا وايدلوجيا واختلاف العقائد ما بين الفكر الراسمالى والغربى والشيوعى الشرقى

٢- تعتبر التكتلات الاقتصادية خطوة مهمة وضرورية نحو تحقيق التكامل الإقليمى.

٣- إن التكامل الاقتصادى أصبح اليوم وسيلة متفقا عليها من قبل الباحثين باعتباره الوسيلة الأكثر ضمانا للوصول إلى مستويات معتبرة من التنمية الاقتصادية وزيادة رفاهية الشعوب مهما اختلفت الطرق والأساليب.

٤- تمكنت الدول الإفريقية من إنشاء تكتلات اقتصادية لها برامج وسياسات ومؤسسات تهدف إلى تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الإفريقية عبر مراحلها ولكنها تسير ببطء

٥- أن العديد من الدول الإفريقية تمتع بالعديد من موارد طبيعية متنوعة والموقع الجغرافى الاستراتيجى يمثل فرصة لنجاح تجارب تكميلية بين العديد من الدول منها.

٦- هناك دور كبير تقوم به التكتلات الاقتصادية فى تحقيق السلم لأمن الإفريقيين وتعتبر الايكواس هى الرائدة فى هذا المجال حيث أنها انشأت آلية بالايكموج تقوم بإحلال السلم بل وفرضه.

(٢)التوصيات

١- تجاوز السلبيات والمعوقات التي تواجه التكتلات الإقليمية حتى يتسنى لها القيام بأدوارها.

٢- توسيع تجربة التكتلات الاقتصادية لتشمل كل أقاليم القارة وصولا إلى التكامل الإفريقي لكل القارة حتى يتم التوصل إلا الولايات الإفريقية المتحدة.

٣- تعميم تجربة الايكموج في حفظ وفرض السلام على بقية التكتلات الإقليمية الموجودة حتى يتحقق السلم والأمن الدوليين

٤- بناء علاقات سياسية وخارجية تقوم على أسس حسن الجوار بين الدول

وسياسة عدم التدخل فى الشأن الداخلى تحقيق الأهداف التكتلات الإقليمية.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

(١) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادى والاجتماعى، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا،

تقييم التقدم المحرز فى مجال التكامل الإقليمى فى إفريقيا

(٢) الاونكتاد، التكامل الإقليمى والاستثمار الاجنبى المباشر فى الاقتصادات

النامية والانتقالية.

(٣) بلوفى محمد، المنظمات الإقليمية فى إفريقيا، مجلة جامعة أحمد دراية أدرار ،

العدد ٣٦، ٢٠١٦، ص ٢٨٢-٣١١.

(٤) بيلا بلاسا، نظرية التكامل الإقتصادى، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة

العربية، القاهرة، ١٩٦٤.

- (٥) جمال الدين أبو بكر، التكامل الاقتصادي العربي والمشكلات التي تواجهه، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣.
- (٦) حسن مصطفى سلامة، الجماعة الاقتصادية الإفريقية ، قراءة قانونية "السياسة الدولية ، دار الفؤاد للنشر، ١٩٩٣.
- (٧) حمدي عبد الرحمن، أفريقيا والعولمة، القاهرة، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.
- (٨) خليفة مصموني، التكامل بين المنظمات الاقليمية الفرعية الافريقية ودوره في تحقيق الوحدة الافريقية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، ٢٠١٥.
- (٩) راوية توفيق، المشروعية السياسية والتحول الديمقراطي في أفريقيا، سلسلة دراسات إفريقية، القاهرة، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.
- (١٠) سامى عفيفى حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، القاهرة، ٢٠٠٣.

(١١) طارق عادل الشيخ، التجمعات الأفريقية، مقومات النجاح ومعوقات

التكامل، مركز الازهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٦٩، ٢٠٠٧

>

(١٢) الطاهر محمد أحمد الفادنى ، الأثار السياسية للتكتلات الاقتصادية فى

إفريقيا، رسالة ماجستير ، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، الخرطوم،

.٢٠١١

(١٣) عائشة خلوفى، انعكاسات الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادى

الإقليمى على حركة التبادل التجارى الدولى : دراسة حالة الاتحاد الاوربى ،

مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، المجلد ١١ ،

.٢٠١٨

(١٤) عبد السلام صالح عرفة، المنظمات الإقليمية والدولية، الدار

الجماهيرية للنشر والإعلان، دار الكتاب للنشر، طرابلس، ١٩٩٣.

(١٥) عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادى العالمى الجديد وآفاقه

المستقبلية بعد أحداث ١١ سبتمبر. القاهرة، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٣.

- (١٦) عبد الوهاب الأمين، بشير طاهر فريد، التجارة العربية الإفريقية ودورها في دعم التنمية في الأقطار الإفريقية جنوب الصحراء، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، المنامة - البحرين، ٢٠٠٩.
- (١٧) عبد الرحيم يونس، دور التجمعات الإقليمية في دغن التكامل الاقتصادي الأفريقي، دراسة على التجمعات الرئيسية في القارة ، معهد البحوث والدراسات العربية بالمنظمة العربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .
- (١٨) عبد القادر السيد متولي، الإقتصاد الدولي: النظرية والسياسيات، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ٢٠١١.
- (١٩) عبيد إميغن سالم، المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا " الايكواس ..مقومات النجاح وقيود التكامل .تاريخ الاسترداد ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٠.
- (٢٠) على عبد الله المناعى، التكتلات الاقتصادية ودورها فى تطوير البنية، مركز البحرين للدراسات والبحوث، ٢٠٠٥.

- (٢١) عماد الليثي ، بعد نصف قرن، التكامل الاقتصادي العربي،
القاهرة، دار النهضة العربية ٢٠٠٣.
- (٢٢) عمر الجبلي الشيخ الأمين، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في
أفريقيا (التعاون العربي الأفريقي من أجل منافع اقتصادية متبادلة: المحفزات
والتحديات في ظل العولمة ، ٢٠٠٩.
- (٢٣) فرج عبد الفاح فرج، الاقتصاد الإفريقي من التكامل الإقليمي إلى
العولمة ، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١.
- (٢٤) فرج عبد الفتاح فرج، إمكانيات التعجيل بتنفيذ الجماعة الاقتصادية
الأفريقية في ظل الاتحاد الأفريقي ، بحث مقدم لمؤتمر الاتحاد الإفريقي،
٢٠١١.
- (٢٥) فؤاد أو ستيت، التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية: (المزايا
والمعوقات)، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، كلية
التجارة وإدارة الأعمال، المجلد ١، ٢٠٠٣.

(٢٦) محمد عاشور مهدى، مستقبل التكامل الإقليمي فى إفريقيا : قراءة فى

ضوء الدوافع والواقع والتحديات قراءات إفريقية ، المنتدى الإسلامى، العدد ٦

، ٢٠١٠.

(٢٧) محمد عاشور، الحدود السياسية وواقع الدولة فى أفريقيا، القاهرة،

مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ١٩٩٧.

(٢٨) محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، ج١،

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢ ص ٩٠.

(٢٩) محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي،

القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٤.

(٣٠) محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي،

القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

(٣١) مفتاح سويسى الفرجانى، الاتحاد الإفريقي فى ظل التكتلات الإقليمية

والدولية، بحث مقدم للندوة التى نظمتها كلية القانون بجامعة طرابلس ٢٠٠١.

(٣٢) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد)، الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا: الاداء والتحديات ودور الانكتاد،(جنيف: الامم المتحدة ، يوليو ٢٠١٢).

(٣٣) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد)، الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا، ٢٠١٨.

(٣٤) هويدا عبد العظيم، التكتلات الاقتصادية الافريقية: التبادل التجارى ضرورة تنموية، مجلة مركز الخليج للأبحاث، الامارات، المجلد ٨٨، العدد ١٠٩ ، ، ٢٠١٦.

ثانياً- المراجع باللغة الإنجليزية

- 1) Mohamed Haddar , "Economic Integration In Africa From Speech To Reality" in Development And Socio-Economic Progress.(Vol.4, No.53, 1992), pp 5 – 6
- 2) UNCTAD,Trade Capacity Development for Africa ,Trade Negotiations and Africa , Series no.3,2006